المحاضرة الحادية عشرة:

القوة في السياسة الصينية

تُعد دراسة القوة الصينية في جوانبها الفكرية والديمغرافية والاقتصادية والعسكرية ضرورية لفهم دور الصين اليوم في النظام الدولي. ففكرة القوة عند الصين ترتبط بإرث كونفوشيوسي قديم يشدد على الانسجام وهرمية السلطة، إضافة إلى التحولات السياسية التي بدأت منذ تأسيس الجمهورية عام 1949، هذا الإرث ساهم في تكوين رؤية صينية خاصة للعلاقات الدولية تختلف عن النظريات الغربية/ وتعتمد الصين أيضاً على مقومات كبيرة مثل عدد السكان والمساحة الواسعه والاقتصاد المتنوع، مع تطور واضح في قدراتها العسكرية والتكنلوجية.

اولاً – القوة في المنظور الصيني:

تعود جذور القوة واعتمادها لدى الصينيين الى التقاليد السياسية الصينية الكلاسيكية وبخاصة فكرة "منحة السماء" ومرجعيات الكونفوشيوسية عن الصالح العام والفضيلة الحاكمة التي تجعل شرعية الحُكم مرتبطة بقدرة الحاكم على حماية النظام وتحقيق الرفاهية والانسجام الاجتماعي. بمعنى عملي: القوة تبرّرها الكفاءة في إدارة الدولة والحفاظ على الاستقرار، وليس فقط الوسائل الشكلية للسلطة.

وعند نجاح الثورة الشيوعية عام 1949 تم اعادة تعريف مفهوم القوة باعتباره أداة تحرّر وإعادة تشكيل المجتمع. شعارات ماو ومقولته الشهيرة "القوة السياسية تخرج من فوهة البندقية" تُلخص رؤيته بأن الشرعية تتطلب احتفاظ المنظومة بالاحتكار على العنف السياسي والقدرة على الإكراه كوسيلة للسيطرة وبناء النظام. هذا التراث ترك أثرًا طويل الأمد في فهم النخبة الصينية لأولوية التحكم الأمني والمادي في بناء الدولة. ومع تحول الصين بعد عام 1978، أدخل دنغ شياو بينغ سياقا عمليًا ل "القوة" : النجاح الاقتصادي والتنمية أصبحا أساساً للشرعية والاستقرار . وتم اعتماد معادلة مفادها: "أن تصبح أقوى دولياً عبر ارتفاع القدرة الاقتصادية والتقنية" ، ثم إدماج هذا المكسب في السياسة الخارجية والمفاوضات الدولية.

ومنذ منذ أواخر القرن العشرين بات لدى صانعي القرار الصينيين إطار معياري يُدعى "القوة الوطنية الشاملة"، وهو مقياس متعدد الأبعاد (اقتصاد، عسكري، علمي/تقني، دبلوماسي، موارد بشرية... إلخ) يُستخدم لتحديد الأولويات الاستراتيجية وتموضع الصين على الساحة الدولية. هذا الإطار يوضّح أن القوة تُقاس بالكفاءة المتكاملة– لا بالعنصر العسكري فقط — ويُترجم إلى سياسات صناعية، استثمارية ودبلوماسية.

اما ادوات وسياسات تجسيد القوة في المنظور الصيني فقد باتت تمثل :

- الاقتصاد والدبلوماسية الاقتصادية : الاستثمارات، البنية التحتية عبر مبادرة "الحزام والطريق"، والربط التجاري تُستخدم لخلق علاقات تبعية ونفوذ مؤسّسي لدى دول وشركاء إقليميين أي استخدام اقتصاد الدولة كأداة قوة سياسية.
- التكنولوجيا ، التركيز على تكنولوجيا الاتصالات (مثلا G5)، الذكاء الاصطناعي، وأنظمة الدفع الرقمية هو جزء من سباق للسيطرة على المعايير التي تشكل قواعد اللعبة العالمية؛ السيطرة على المعايير تعني قدرة أطول أمداً على تكريس النفوذ الاقتصادي والسياسي.
- الدمج المدني–العسكري ، وتعني سياسة الدمج المدني–العسكري تحوّل الابتكار المدني إلى مصدر قوة عسكرية واستراتيجية، فتقصر الوقت بين التطوير المدني والتطبيق الدفاعي، وتدمج الشركات والجامعات في منظومة أمنية–استراتيجية.
- السرد والإعلام والدبلوماسية القانونية ، تُوظّف الصين أدوات معلوماتية وقانونية مثل : حملات دبلوماسية شطة، إنشاء فضاءات إعلامية بديلة، استغلال المؤسسات الدولية للدفاع عن مصالحها وتشكيل بيئة دولية أكثر تسامحًا مع سياساتها.

ويعني كل ذلك ان الفهم الصيني للقوة يَنتُج من التقاء تراث سياسي تاريخي مع تجربة ثورية ومعادلات تنموية حديثة؛ وهو إطار متعدد الأبعاد يقيس القوة بالنواتج الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية إلى جانب القدرة الأمنية.

ولدى القادة الصينيين من ماو إلى دنغ وإلى شي طرق متباينة لتوظيف هذه القوّة، لكن القاسم المشترك هو ربط مقياس القوة بنتائج عملية: الأمن والاستقرار والقدرة على صياغة قواعد اللعب الدولي بما يخدم مصالح الدولة الحاكمة.

ثانياً: مرتكزات القوة الصينية:

1. مرتكزات القوة الجغرافية والديموغرافية

تحتل الصين المرتبة الثالثة بعد روسيا وكندا بمساحتها البالغة (9.600.000) كم^2، مما جعل من مِقدار الحدود البرية للصين تبلغ (20.000) كم، كما انها تسيطر على مساحات بحرية تقدر بـ (3) ملايين كم^2 وتتصل الصين بالبر الاسيوي بحدودها البرية الواسعة والتي جعلتها تحاذي (14) دولة، كما انها تطل على المحيطين الهادئ والهندي، وقد جعلتها سواحلها التي تمتد لأكثر من (18) ألف كم، تطل على البحر الأصفر، بحر الصين الشرقي، بحر الصين الجنوبي، وبحر بوهاي.

فاتساع المساحة اتاحت لها القدرة على الدفاع عن نفسها، والقدرة على انشاء الطريق الاستراتيجي (الحرير) لتزيد من انشطتها التجارية مع دول العالم، وامتداد سواحلها مكنها من انشاء الموانئ الكبيرة التي تعد نقاط حيوية في التجارة الدولية وشبكات النقل، فميناء شنغهاي يعتبر من اكبر الموانئ العالمية، وقد ساهم بالتنمية الاقتصادية التي شهدتها الصين وكان له الدور البارز في علاقات الصين التجارية مع دول الاقليم والعالم، بالإضافة الى ميناء نينغو، هونج كونج، وسمحت سواحلها الطويلة بأنشاء اسطول بحري مكون من السفن والغواصات وحاملات الطائرات.

لكن في نفس الوقت إن هذا العدد الكبير من الدول المجاورة للصين اسهم في تصدع علاقاتها مع هذه الدول، بسب النزاعات الحدودية والصراعات الاثنية والعرقية، ووجود تهديد كبير بسبب وجود دول ذات قدرات عسكرية واقتصادية متطورة متحالفة مع الولايات المتحدة).

تقع الصين بين دوائر عرض (18° –53° شمالا)، وامتداد الصين على مساحات واسعة من خطوط العرض يقود إلى تنوّع الأقاليم المناخية وبالتالي تنوع الانتاج الزراعي، فينتج عنهُ تنوع الأنشطة الاقتصاديّة، مما يُتيح للدولة الاقتراب من الاكتفاء الذاتي، ويُحقق التكامل بين أقاليم الدولة وتعزيز وحدتها الوطنيّة.

ومن الناحية الديمغرافية بلغ عدد السكان في الصين عام 2024 (1,425,114,339)، وهذا العدد يجعل من سكان الصين يشكلون (17.638%) من نسبة سكان العالم، وهذا العدد السكاني الكبير يجعل منها اوسع سوق تستوعب السلع المحلية والعالمية، كما إن هذه الحجم الهائل من السكان، يعني توفر الأيدي العاملة التي يشرف عليها أخصائيون وفنيون مهرة.

وتمتلك الصين احتياطيات كبيرة من الفحم وخام الحديد فهي مُنتج رئيسي للفحم، وأكبر منتجي الذهب في العالم، وثالث أكبر منتج عالمي لخام الحديد، وتمتلك موارد رئيسية أخرى مثل النفط الخام، والماس، والغاز الطبيعي، إذا تبلغ احتياطاتها من الغاز الطبيعي (2.890) تريليون متر^3، أمّا احتياطها من النفط فيبلغ (28.182) مليار برميل.

ثانياً: مقومات القوة الاقتصادية

تحوز الصين مكانة محورية في الاقتصاد العالمي، نتيجة النمو الاقتصادي السريع، وفي هذا المجال تُظهر الصين تطور مستدام، فهي تمارس تأثيراً كبيراً في الاقتصاد العالمي إذ تبلغ حجم مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي حوالي (30%)، بما يؤكد دورها المركزي في الاقتصاد العالمي وقد حققت انتعاش اقتصادي مع نمو الناتج المحلي الصيني لعام 2023 بنسبة (5.2%) متجاوز بذلك الهدف التي حددته والبالغ (5%).

وتعد الصين هي الدولة الأولى في احتياطي النقد الأجنبي الذي بلغ (3.22) تريليون دولار أمريكي، والاولى في التصدير في العالم، حيث تبلغ حصتها من إجمالي التصنيع العالمي حوالي (30%)، وتعد أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت (758) مليار دولار بين 2010–2019، تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغت نسبة الشركات الاجنبية التي تم تأسيسها في الصين عام 2023 (53.766)، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية في الصين لنفس العام (163.3) مليار دولار)، وبحسب وزارة التجارة الصينية بلغ الاستثمار الخارجي المباشر للصين في مختلف القطاعات في عام 2023 (147.85) مليار دولار أمريكي.

وقد بلغ حجم النمو الاقتصادي للصين لحد الربع الثالث للعام 2025 (4.8%)، في حين بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لعام 2024 (18.74) تريليون دولار، ويبلغ عدد الشركات الصينية العالمية الكبرى (133 شركة) بحسب قائمة فورتشن جلوبال 500 لأكبر خمسمائة شركة في العالم.

3. مقومات القوة العسكرية

بلغ حجم الانفاق الدفاعي للصين لعام 2024 (305) مليار دولار، اما عدد قواتها العسكرية فيبلغ (2.035) مليون، ويبلغ عدد الاحتياط (510) الف، وعلى صعيد القدرات الفضائية تمتلك (267) قمر فضائي منها (115) للاستطلاع والاستخبارات و (12) قمر استراتيجي عسكري، (81) للاستخبارات الإلكترونية، قمر للإنذار المبكر، و (3) لحروب الفضاء.

وعلى صعيد القوة الجوية فتمتلك الصين (1.212) طائرة اعتراضية و (371) طائرة هجوم ارضي و (281) طائرة مروحية، وعلى صعيد القوات البرية فتمتلك (6.800) دبابة، و (144.017) مركبة

مدرعة، و (1.000) مدفع ميداني، و(3.490) مدفع ذاتي الحركة' اما القوة البحرية فتضم (3) حاملات طائرات و (3) حاملة مروحيات، (50) مدمرة، (47) فرقاطة، و (61) غواصة ، حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بلغ عدد الرؤوس الحربية النووية الروسية لعام 2025 (600).

وعلى الصعيد السيبراني اعلنت الصين في عام 2015 عن اعادة تنظيم وهيكلة جيش التحرير الشعبي الصيني حيث تم استحداث قوات جديدة عرفت باسم قوات الدعم الاستراتيجي تكون مهمتها تامين الفضاء الكهرومغناطيسي والالكتروني لتامين متطلبات الحرب الحديثة في القرن الواحد والعشرون، بما يسمح للصين بتطوير قدراتها في مجال الحرب السيبرانية.

ولتعزيز قدراتها السيبرانية توسعت الصين في الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي مؤكدة على أهميته حيث شهدت الفترة من (2015–2017) زيادة كبيرة في الاستثمار بالذكاء الاصطناعي الذي وصل الى (11.52) مليار دولار، وقد بلغت قيمة قطاع منتجات الامن السيبراني في الصين أكثر من (38.6) مليار دولار بحلول عام 2023، وقد بلغت إجمالي الاستثمارات الصينية في مجال الذكاء الاصطناعي ما يقرب من (1.3) مليار دولار، أي حوالى (2.1%) من الناتج المحلي الإجمالي لصيني المخصص للبحث والتطوير.

وقد صاغت استراتيجية إلكترونية وطنية للبنى التحتية، وقاعدة مركزية لأمن المعلومات تابعة للجيش الصيني، كما طورت شبكة خاصة بها اسمتها الشبكة السيبرانية الصينية الكبرى لتصفية المحتوى لمنع تسلل الافكار الغربية الى المجتمع الصيني فحجبت تطبيقات امريكية مثل فيس بوك ومايكروسفت، فضلا عن تطويرها للمدة من (2008–2014) جدار الحماية السيبراني العظيم، والذي له قدرة على منع تدفق المعلومات الغير مرغوب فيها والتعرف على الوجه، واقراراها قانون الامن السيبراني.

4. مقومات القوة السياسية

على الصعيد الداخلي حقق الحزب الشيوعي، ومنذ توليه السلطة سنة 1949، استقرارا في الصين، والمحافظة على المسار الذي رسمه، رغم كل التحولات التي مر بها النظام الدولي من ثنائي القطبية الى أُحادي القطبية، ويعد الحزب الشيوعي الصيني أكبر الأحزاب الصينية حجماً، إذ يبلغ إجمالي أعضائه 66 مليون عضو، وهو يهمين على السلطة في الصين بسبب تنظيمه الصارم، ويتكون من مجموعة من النخب تضم مسؤولين حكوميين، وضباطاً في الجيش وعمالاً، وقد تبنى الحزب عدد من الاصلاحات السياسية بدءاً من العام 2012م، من خلال السماح لثمانية أحزاب سياسية صينية غير شيوعية، بالتواجد والتنافس معه على السلطة، لكن هذه الاحزاب شبه تابعة للحزب الشيوعي الصيني.

ترى القيادة الصينية أن هذا النظام يضمن تحقيق الرقابة على الحزب الحاكم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن من تفادي الاضطرابات السياسية، والاجتماعية بسبب النزاعات بين مختلف الأحزاب، وهذه

الأحزاب تتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني فهي ليست معارضة أو خارج النظام، فهي تتشاور معه بخصوص القضايا الوطنية، لكن كل ذلك يجري في اطار قيادة الحزب الشيوعي).

وعلى الصعيد الخارجي تُشارك الصين بفعالية في المنظمات الدولية وتؤكد التزامها بالتعاون المتعدد الأطراف والمسؤولية الدولية، فهي عضو في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، كما انها تمتلك مقعد دائم في مجلس الامن الدولي الذي يمنحها حق النقض في المسائل الموضوعية، كما تنشط الصين في التفاعلات الاقليمية والدولية، ولتعزيز تفاعلاتها عمدت الى تأسيس تحالفات اقتصادية كبيرة وضخمة مع معظم دول العالم وابرزها (تجمع بريكس،) بالإضافة الى اقامة مشاريع عملاقة تخدم تطلعاتها المستقبلية في الساحة الدولية ومنها مشروع الحزام والطريق.

كما قامت بإنشاء البنك الاسيوي للإستثمار في البنية التحتية، ووسعت شراكتها مع الدول النامية، والكبرى والعظمى، فهذه المشاريع والمبادرات والشراكات، توظفها الصين لتوسيع نفوذها،، باعتبارها ركيزة القوة الناعمة لدبلوماسيتها العامة، التي تسعى من خلالها جذب دول العالم إنطلاقاً من مبدأ تبادل المنفعة**ط**

ثالثاً: القوة في السياسة الصينية

خاضت الصين عدداً من الحروب والصراعات المهمة خلال تاريخها الحديث، كان أبرزها الحرب الصينية–الهندية عام 1962 التي اندلعت بسبب الخلافات الحدودية في هضبة الهيمالايا، ثم الحرب الصينية–الفيتنامية عام 1979 على خلفية التوترات السياسية في جنوب شرق آسيا، كما شاركت الصين في الحرب الكورية (1950–1953) عبر إرسال "قوات المتطوعين الصينيين" لدعم كوريا الشمالية، وهو ما شكّل أول تدخل عسكري خارجي كبير لجمهورية الصين الشعبية، وإضافة إلى ذلك دخلت الصين في سلسلة اشتباكات حدودية محدودة مع الاتحاد السوفيتي في أواخر الستينيات، ويوجد في الصين حزب رئيسي هو الحزب الشيوعي الحاكم إضافة الى 8 أحزاب تدعم الحزب الحاكم ، وعلى الرغم من هذه الصراعات، تبنت الصين منذ الثمانينيات سياسة تركّز على تجنّب الحروب المباشرة، والاعتماد على القوة الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز نفوذها الدولي.

فقد اتجهت الصين الى استخدام قوتها الناعمة في سياستها الخارجية مركزه على منطقتي الشرق الأوسط وافريقيا، وقامت بأنشاء منتدى التعاون الصيني الافريقي، وعززت وجودها من خلال بنك التسويات الدولية، وتخلت عن ما كان يعرف بسياسة الظل التي روج لها الزعيم "دنغ شياوبين"، ومن الأمثلة على استخدام القوة الناعمة انشاء مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2013 الذي يهدف الى ربط

بلدان العالم ببعضها عبر شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية ، اذ تعد مبادرة "الحزام والطريق" استمرارًا للنجاحات الاقتصادية للصين، حيث تستفيد من تطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي لتعزيز قوتها الجذبية، وإظهار تجربتها الحضارية والتنموية، ما يتيح لها تحقيق هيمنة ناعمة في المنطقة وتهيئة بيئة إقليمية تتوافق مع تفضيلاتها ومصالحها، وقدم "جين بينغ" الذي انتخب رئيسا للصين في عام 2013 رؤيته عن دور الصين في ما اسماه "الحلم الصيني" الذي يقوم بالتركيز على تطوير الجانب الاقتصادي بوتيرة متصاعدة وبناء دولة حديثة قوية وغنية ومتقدمة، وعمل على توقيع الكثير من الاتفاقيات التجارة الحرة، وعزز دور البنوك، وسمح للشركات الأجنبية بتداول الأسهم، وانهى سياسة الطفل الواحد التي كان معمولا بها قبل عام 2015 ، وتعد الصين لاعبا ومؤثرا دوليا في المشهد الدولي وان السياسات الصينية تبنى على أسس استراتيجية، من خلال طبيعة التحركات في اهم الملفات الساخنة من أهمها: في حرب أوكرانيا من خلال دعمها لروسيا في مواجهة الخطط الامريكية واي تمدد باتجاه روسيا يهدد الصين أيضا، واتخذت موقفًا غير مسبوق في الحرب الإسرائيلية الأخيرة، داعية لوقف إطلاق النار ورفع الحلول الإنسانية، وداعمة سياسيًا لغزة، مستفيدة من دورها الدولي للحد من النفوذ الأمريكي، وفي سوريا فأنها وقفت بثبات مع الشعب السوري من خلال الخطوات السياسية والاقتصادية، لأنها تدرك أهمية الموقع الجيوسياسي لسوريا ، وتحاول الصين توسيع نفوذها وقوتها في محيطها على حساب التواجد الأمريكي، من خلال الصراع الذي اخذ شكل حرب باردة في بحر الصين الجنوبي وجزيرة تايوان، من خلال استخدام الدبلوماسية الناعمة والدبلوماسية القصرية بالمناورات والتهديد باستخدام القوة.

ان اتساع حدود القوة الناعمة في الدبلوماسية الصينية، يمثل جانبا من الانفتاح التي تتبناها الصين لنشر قيمها في الخارج، التي تعد وفقا لافتراضات تيري ديبل واحدة من المصالح الحيوية بالنسبة للقوى الدولية الهادفة الى تعزيز علامتها القومية في النظام الدولي، فالصين وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي تحاول إعادة ترتيب موقعها في التفاعلات الدولية بأنموذج يعزز غاياتها الهادفة الى القوة المهيمنة.